تحوسياسية خليجية موحدة لتطوير المؤسسات المهنية على صواعق التجارة اليابانية

مقدمة:

إن النجاحات المتواصلة التي أحرزتها اليابان في ستة مجالات التنمية والتطور كانت ولا تزال محل اعجاب الكثير من الدارسين والباحثين في الدول النامية والمتنامية على حد سواء، وقد دفع ذلك إلى توجيه العديد من الدراسات والبحوث للإطلاع على النموذج الياباني لاستخدام اوجه الثورة نهية، والتعرف على بعض العوامل التي ساعدت هذه الدولة على بناء اقتصادها الذي يعد حاليا من أقوى الاقتصادات الدولية.

وقد كان هذا الاعجاب بالنجاح الياباني، بالإضافة إلى الامكان المطلق بقدرات وإمكانات الإنسان العربي، الدافع الرئيسي إلى التفكير في القياس بدراسة حول التجربة اليابانية في تطوير المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة، وكيفية إمداده من هذه التجربة في تطوير وتطوير المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة في الاتجاه العربي. وقد اقتبت الفكرة عند تبنيهما إلى مركز البحوث والتدريب بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم.


له عدة من المؤلفات في مجال الاقتصاد الرياضي، النظرية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، واقتصاديات البترول.
السياسة بجامعة الكويت كل ترحيب وتشجيع، ووافق المركز مشكّراً على تقديم كل عون إلهي وبديع لإخراج هذه الفكرة إلى جيز الوجود. والوقت الحالة تزعم من هذه الدراسة التي نأمل أن تساهم في إثراء بعض الضوء على مجال مهم من المجالات التي يمكن أن تفيد إلى حد كبير في تحويل خطوات التنمية الاقتصادية ليس فقط في الاتجاه العربي الخليجي بل وفي كل الاتجاه العربي في وطننا العربي الكبير.

ويبدأ الدراسة بعرض موجز لمكونة المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة في بعض الاتجاه العربي في الخليج العربي، وآهم التبديل والمشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات، ثم تعرض تصوراً عابراً لأهم المستلزمات التي يمكن أن تساهم في تنمية وتطوير هذه المؤسسات على ضوء التجربة اليابانية، وتنمي الدراسة بتحديد مركز أهم المسؤوليات المستقلة التي يمكن أن تضطلع بها المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة في الاتجاه العربي الخليجي.

اولاً: وضع المؤسسات الصناعية الصغيرة في بعض الاتجاه العربي الخليجي

إن المؤسسات الصغيرة في الاتجاه العربي الخليجي، كثيلاتها في كل الدول العربية، تحتل مكانة هامة جداً بين كل المؤسسات الصناعية الأخرى، سواء كان ذلك من حيث عددها الشبي وان من حيث نسبة العاملين فيها من كل القوة العاملة في القطاع الصناعي، ومن أكبر المشاكل التي تواجهها إبداع في هذا المجال تعدد أو صعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات دقيقة بهذا الصدد لسلاسة زمنية طويلة وحديثة. ومن بين الدراسات التي أمكن الحصول عليها دراسة قام بها مجموعة من خبراء الأمم المتحدة حول الصناعات الصغيرة في بعض الاتجاه العربي الخليجي، والجدول التالي يتضمن بعض الإحصاءات.

جدول رقم (1)

المؤسسات الصناعية الصغيرة في ثلاثة أقطار عربية خليجية نسبه حسب الحجم، عند الإسهام وعدد العمال

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة والجيب في المؤسسة</th>
<th>عدد المؤسسات الصغيرة في المؤسسة</th>
<th>عدد التعبير</th>
<th>عدد التعبير</th>
</tr>
</thead>
</table>

التي ظهرت في الدراسة السابقة عن المؤسسات الصناعية الصغيرة في ثلاثة
اقتران خليجي هي العراق والكويت والسعودية.

توضح بيانات الجدول السابق أن المؤسسات الصناعية الصغيرة تحتل
مكانتة بارزة بين المؤسسات الصناعية في الاقتران العربي الخليجية الثلاثة.

وفي العراق نجد أن المؤسسات الصناعية التي يعمل بكل منها من 1 – 49
عاملاً يبلغ عددها 286 مؤسسة، وذلك في عام 1974، ويبلغ عدد
نسبة 7.68% من مجموع المؤسسات الصناعية. كما تتمثل القوة العاملة في
هذه المؤسسات الصغيرة نسبة 49.4% من كل القوة العاملة في القطاع الصناعي.

وفي الكويت نجد أن المؤسسات الصناعية التي يعمل بكل منها من 1 – 49
عاملاً يبلغ عددها 247 مؤسسة، وذلك في عام 1975، ويبلغ عدد
نسبة 17.78% من مجموع المؤسسات الصناعية. كما تتمثل القوة العاملة في
هذ ه المؤسسات الصغيرة نسبة 40.95% من كل القوة العاملة في القطاع الصناعي.

وفي المملكة العربية السعودية نجد أنه في عام 1965 بلغ عدد المؤسسات
الصناعية التي يعمل بكل منها من 1 – 49 عاملاً (74) مؤسسة. ويبلغ عدد
نسبة 19.86% من مجموع المؤسسات الصناعية. كما تتمثل القوة العاملة
في هذه المؤسسات الصغيرة نسبة 28.46% من كل القوة العاملة في القطاع الصناعي.

ويعكس الوضع السابق الأهمية البارزة التي تحتلها المؤسسات الصناعية
الصغيرة بالنسبة للقطاع الصناعي في كل من العراق والكويت والملكة العربية
السعودية. ومع أن البيانات السابقة تعكس وضعاً مر عليه أكثر من عشر
سنوات، فإن الصورة لا تختلف كثيراً أو نظرنا إلى بيانات أكثر حداثة، وهذا
ما يمكن أن نراه من الجدول رقم (2) التالى الذي يعطينا صورة مقارنة بين
بيانات 1965 و1973 في الكويت.

<table>
<thead>
<tr>
<th>تعداد عام</th>
<th>عدد المؤسسات</th>
<th>عدد العمال</th>
<th>عدد الطالبين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1965</td>
<td>282</td>
<td>12,897</td>
<td>74</td>
</tr>
<tr>
<td>1973</td>
<td>244</td>
<td>9,942</td>
<td>70</td>
</tr>
<tr>
<td>1974 (أ)</td>
<td>276</td>
<td>10,758</td>
<td>78</td>
</tr>
<tr>
<td>1974 (ب)</td>
<td>230</td>
<td>9,942</td>
<td>69</td>
</tr>
<tr>
<td>1975 (أ)</td>
<td>247</td>
<td>10,987</td>
<td>80</td>
</tr>
<tr>
<td>1975 (ب)</td>
<td>247</td>
<td>10,987</td>
<td>80</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>1,278</td>
<td>55,678</td>
<td>505</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- يشمل هذا الجدول 32 مؤسسة عدد العاملين في كل منها مئات.

دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد 30
من النجاح نرى أن عدد المؤسسات الصناعية التي تعمد بكل منها من
1 - 49 عابلا كانت نسبة 37.9% من كل المؤسسات الصناعية عام 1960. ولم يتغير ذلك النسبة تقريبًا عام 1965، حيث إنها كانت 35.17% كما أن القوة العاملة في هذه المؤسسات الصغيرة أرتفعت نسبتها من 32.8% عام 1960 إلى 32.9% عام 1965 من كل القوة العاملة في القطاع الصناعي الكويتي، مما يوضح الأهمية المتزايدة للدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية الصغرية والوسطى في القطاع الصناعي الكويتي.

وعند مقارنة انتاجية العامل في المؤسسات الصناعية المختلفة الحجم، وقعت انخفاض انتاجية العامل في المؤسسات صغيرة الحجم في الاقتران العربية لشرق ووسطية ومن ثم الاتجار العربية الخليجية. أي أن معدل انتاجية العامل بمعدل التهيئة المناسبة في المؤسسات الصناعية الصغرية أقل منها في المؤسسات لصناعية الكبيرة. كما أن معدل الإجر غالبًا ما يكون أيضًا أقل.

ثانياً: أهم القيود والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والوسطى
في الاتجار العربية الخليجية:

يمكن تقسيم القيود والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والوسطى في الاتجار العربية الخليجية إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تتمثل في القيود المشاكل العابرة التي تواجه كل المؤسسات المهنة في هذا الاتجار بغض النظر عن حجم هذه المؤسسات، ويمكن إيجاز أهم هذه القيود والمشاكل العابرة من

الصغير النسبي للسوق المحلي لكل تجر عربي خليجي. وحتى لو نظرنا إلى السوق العربية الخليجية ككل لوجدنا أنها تنتمي بالصغير النسبي.

وقد توافر المبالغة المحلية المدرية. ومع أن هذه المشكلة يمكن التغلب عليها باستقدام الإيدي العابرة من الاتجار العربية والإسلامية والاتجار الصغرى الأخرى، فإنه لا يمكن تجاوز المشاكل الخدمية والاجتماعية التي تصاحب تواجد القوة العاملة المستوردة خاصة في العربية منها.

وقد توافر العديد من المواد الخام التي تتعلق بالمعدن من الصناعات.

الناجية الصغرى التي تواجهها المنتجات المحلية من المنتجات المستوردة، وذلك لإنتاج أسواق معظم الاتجار العربية الخليجية وعدم وجود ضوابط

محددة وثابتة على الإستيراد، وبخاصة ما يتعلق منها بالمنتجات الملحية للمؤسسات المهنية الصغيرة والمنشطة،

والجموعة الثانية من القيود والمشكلات تنتمي في القبود والمشكلات الخاصة التي تواجه المؤسسات العربية الخليجية الصغيرة، وبعض أبحارها فيما يأتي:

1- الانتشار إلى مقياس محددة وثابتة يمكن على ضوءه تتسام المؤسسات المختلفة إلى وحدات أو مجاميع ذات حاجب مختلفة ساعد تحسينها على وضع وتنفيذ البرامج المختلفة التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة.

2- تنغقر غالبية الإقتصاد العربية الخليجية إلى توافر البيانات والاحصائيات الحديثة التي تتعلق بالمؤسسات المهنية الصغيرة والمنشطة، سواء كان ذلك من حيث عددها، وأنواعها العملية فيها، ومعدلات الأجور، والإنتاج ومعدلات الإنتاجية، أو من حيث وضعها النسبي مقارنة بالمؤسسات المهنية الأخرى.

3- يوجد العديد من المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العربي الخليجية صعبة في مجال التسويق، سواء كان ذلك يتعلق بتسويق منتجاتها أو بتسويق ما تحتاجه كل منها من مواد خام أو معدات.

4- الصعوبة النسبي التي تواجهها هذه المؤسسات في الحصول على مساعدة من العمالية الفنية المادنة مقارنة للمؤسسات الكبيرة، وذلك للانخفاض النسبي في مستويات آجورها.

5- حدودية المصدر والمؤسسات التعاونية التي تمنح المساعدات والترشح للمؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة بشروط خاصة ميسرة، كإعطاء نفقات سماح طويلة نسبيًا وطول فترة السداد، وانخفاض معدلات الفائدة.

6- حدودية المؤسسات والمنظمات التي تختص بشؤون المؤسسات المهنية الصغيرة مثل إعداد البيانات والاحصائيات التقنية الحديثة، وتقييم الخدمات التوجيهية والاستشارية، والمساعدة على الحصول على المساعدات المالية والترشح، وتوفير المعلومات المتعلقة بالمثيرات الحالية والمتوقعات للإسواق المحلية والعالمية، وغير ذلك من المجالات التي تساعد المؤسسات المهنية الصغيرة على الاستقرار والنمو والتطور بما يقدم بصلة هذه المؤسسات والاقتصاد الوطني بصورة عامة.

7- عدم وجود نظام واضح محدد للاعلام بين المؤسسات الملحية الصغيرة والمؤسسات الأخرى الكبرى حجام، بحيث تستطيع المؤسسات
الصغيرة إن تواجد بنجاح بجانب المؤسسات الكبيرة، بحيث تنظم أعمالي التعاطد من الباطن بما يخدم مصلحة كل المؤسسات المهنية مختلف احجامها.

ثالثا: تصور نظام لأهم الأسس التي يمكن أن تساهم في 정مة وتطوير المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة في الاقطار العربية الخليجية

على مستوية التجربة اليابانية:

إن التجارب المتواصلة التي أحرزتها اليابان في تجربتها وسياساتها الخاصة بتنمية وتطوير مؤسساتها المهنية الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يفيد منها إلى حد كبير العديد من الدول النامية التي تسعى إلى بناء سياسات تهدف إلى تنمية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة التي تخدم في كل المجالات الاقتصادية بدءا من المساعدة في الإنتاج الصناعي وانتهاء بتوزيع المنتجات وتوفير الخدمات المتنوعة للإفراد.

ونحن دراستنا المستنديسة للتجربة اليابانية في هذا المجال يمكن أن نستخلص بعض الأسس والإجراءات التي نرى أنها تعتمد على توجه صادق بهدف لائحة أساس سلوكية في الاقطار الاقتصادية للاقطار العربي في الخليج العربي، وبخاصة في مجال تجربة وتطوير المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة. وأهم ما يمكن استخلاصه في هذا الصدد هو بعض بيان:

1 - من الحقائق الملموسة بما بين زمن طويل أن أي سياسة تنمية في أي قطر عربي خليجي لا بد لها أن تكون ضمن سياسة تنمية شاملة ومتنازعة لكل أقطار المنطقة، كما أن هذه السياسة الشاملة لا يمكن أن تغلق السياسات التنموية والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها بقية أقطار الوطن العربي الكبير.

2 - أن أي سياسة تنمية وتطوير المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة في الاقطار العربية لا بد وأن تتجسد في بداية توجها على توضيح الجوانب التالية:

أ - تعريف واضح - بني على معايير محددة - للمؤسسة الصغيرة في مختلف المجالات الصناعية والخدمية، ويمكن بني على هذا التعريف في كل الاقطار العربية الخليجية أو اعتباره أساسا لكل التعريف الأخرى التي يمكن الوصول إليها واتجاهها أو صياغتها في إطار تشريع أو قانون خاص بذلك. صحيح أنه يوجد بعض المحاولات لتعريف
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الاحزاب العربية الخليجية،
لا ان هذه المحاولات ما هي الا محاولاتً فردية لبعض الاحزاب العربية
التي اضطرت كل منهم لصياغة تعرف معين بها يسهل عليه اعداد
بحثها وفقاً للبيانات والإحصاءات المتواضعة التي امكنه الحصول
عليها ؛ او انها محاولات لا تهدف الى أكثر من التصنيف البسيط
للإيجابيات الاقتصادية دون أن تأخذ في الاعتبار خدمة سياسة معينة
 او برنامج تموي بذاته .

فلا ننظرنا الى السياسة اليابانية تجاه المؤسسات المهنية الصغيرة
والمتوسطة لوجدنا ان هذه السياسة تجسدت ملاحمها واتجاهاتها
الرئيسية في قانون خاص بذلك يعرّف بالقانون الأساسي للمؤسسات
العربية والمتوسطة . وقد وضع هذا القانون موضوع التنفيذ
ابتداءً من عام 1963 ، ولقد اخذ القانون الأساسي في تعتبره بمجموعة
من العوامل البسيطة المحيطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ويمكن
إيجار هذين الجموعتين كما يلي :

المجموعة الأولى : تشمل في انتباه الواضح بين المؤسسات المختلفة من
حيث الإنتاجية ، والدخل ، ومصانع الأجهزة وغيرها من العوامل التي تهدد من
الاستقرار الاجتماعي في المؤسسات الصغرى والمتوسطة ، كما انها تحد من
تحسين مستوى المعيشة للعاملين في هذه المؤسسات.

المجموعة الثانية : تشمل التغيرات الرئيسي في المبادرات الاقتصادية
والاجتماعية ووجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وما ينجم عن ذلك من
تغيرات في هيئة العرض والطلب ، والتجديدات التكنولوجية ، التغيرات النشط
المعاني للبيانيين ، بالإضافة الى التغيرات التي تطرأ على هيئة الملاحظة
للميزان الحر للإنتاج الياباني .

وقد تم تد صيغة القانون الأساسي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة على
ضوء العوامل السابقة بحيث يساعد هذه المؤسسات على التغلب على ما يواجهها
من معوقات وقيود اقتصادية كانت ام اجتماعية ، بالإضافة الى اعداء القانون
زيادة من الاهتمام بالاختلافات العضوية لصاحب المؤسسات المهنية الصغرية
والمتوسطة لتعضيد جهودهم الذاتية ، وبالتالي تشجيع هذه المؤسسات على
النمو والتطور . اى ان السياسة اليابانية تجاه المؤسسات المهنية الصغرية
والمتوسطة تم وضعها لتحقيق الانتاجية وتضمن البيئة المحيطة بها هذه
المؤسسات بحيث تقل النتائج فيما بينها الى ادنى درجة ممكنة ، هذا بالإضافة
المساهمة في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للميلين في هذه المؤسسات.

وب بصورة عامة، يمكن القول أن إستراتيجية تهدف إلى أربعة مجالات رئيسية هي: التحديث والتطوير، والاستقرار الإداري، وتموين أصحاب هذه المؤسسات بما قد يواجههم من ظروف غير معنوية، ووجيهة رعاية خاصة للمؤسسات الصغيرة جداً. وقد عرف القانون الياباني (عام 1963) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك وفقاً لما هو بين الجدول التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد العاملين في المؤسسة الواحدة</th>
<th>رأس المال (مليون ين)</th>
<th>نوع الصناعة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>≥ 500 وأقل</td>
<td>تجارة الحمولة - التفاح - النقل والتصدير</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>≥ 200 وأقل</td>
<td>صناعة الصغيرة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>≥ 100 وأقل</td>
<td>تجارةBackdrop</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>≥ 50 وأقل</td>
<td>تجارةBackdrop</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>≥ 20 وأقل</td>
<td>تجارةBackdrop</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>≥ 5 وأقل</td>
<td>تجارةBackdrop</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- توضيح الجوانب البيئية المحتملة للمؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الخليجية بصورة عامة، وفي كل نظام عربي خليجي بصورة خاصة. من هذه الجوانب ما يتعلق بالتبني بين هذه المؤسسات المختلفة من حيث الإنتاجية، الدخل، واحترام العمال، وغيرها من المجالات التي تحدد من استقرار واستمرارية المؤسسات المهنية الصغيرة وتموقع تبنيها وتطويرها.
جـ : القاء الضوء على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تأخذها هذه المؤسسات في اعتبارها، وذلك نتيجة لتفاوتات: هياكل العرض والطلب، التطورات التقنية، تغيرات أساليب وأنماط المعيشة، ونصوص المبادلة الماهرة المادية. كما يجب عدم اغفال التغيرات الخارجية والدولية التي تحدث لها بصورة مباشرة أو بصورة دورية، وما لها من تأثيرات مختلفة على المؤسسات المدنية المختلفة أوجها كتغير أسعار صرف العملات، الدورات التجارية، والنظام المتزايد من الدول الأخرى التالية.

ان وجهة النظر اليابانية التي تبرر مساعدة ومساعدة المؤسسات المدنية الصغرية والوسطى لا تستند فقط على كثرة عدد هذه المؤسسات والدور الذي تؤديه، وإنما تستند أيضاً على مبررات أخرى اقتصادية واجتماعية تدل على بعد النظر والذاتية الشديدة. فهم برون أنه ان تدابير أو اهتزاز مؤسسات صغيرة أو متوسطة أصبح من الصعب عليها أن تسترد نوازها واستقرارها بهجومها الذاتي خلال فترة قصيرة، كما أن آثر هذا الاختراق يكون إذن وقعاً على العاملين في هذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الأكبر حجماً. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاختراق قد يكون بداية لسلسلة من عدم الاستقرار والأفلاس الذي يمكن أن يصيب بصورة متلاحقة العديد من المؤسسات الصغرية الأخرى. وقد جعله هذا أكثر حرماً وخطرًا، فلننا بتنديد العديد من الإجراءات الآتية السريعة ضمن جهودهم لدعم إدارة المؤسسات الصغرية والوسطى ومساعدتها على الاستقرار والاستقرار.

تأتي النهج الذي يجب أن تنهجه الأقطار الخليجية تجاه المؤسسات المدنية الصغرية والوسطى حيث لا بد وأن يعتمد أساساً على تشجيع هذه المؤسسات على أن تساعد نفسها بجهودها الذاتية في الوقت الذي تبذل الدولة جهودها للقضاء أو للحد من المواقف أو الأزمات التي تواجهها. هذا بالإضافة إلى تقديم خدمات التوجيه والاستشارة إلى هذه المؤسسات تساعد بنجاحها بما يتفق واحتياجات السوق المحلية والخارجية، ومساعدتها على الإبداع والتجديد في المجالات التي تسهم بذلك وفقاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة.

وبعد تحديد وتوضيح الجوانب السابقة، يتم على ضوء ذلك وضع السياسة المناسبة التي يمكن أن تساعد المؤسسات المدنية الصغرية والوسطى على النقل على ما يواجهها من تيود ومشاكل اجتماعية وأعمالية مع تشجيع الآراء الخلاقة المبتكرة والحالات الذاتية للاستشارات هذه المؤسسات التي يمكن أن تسهم في عملية التنمية والتطور.

دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد 30

على
ويوضح المخطط التالي الهيكل التنظيمي للمؤسسة اليابانية تجاه المؤسسات الصغيرة وال المتوسطة وذلك وفقاً للقانون الأساسي لهذه المؤسسات.

التخطيط تنظيمي لسياسة المؤسسات الصغيرة وال المتوسطة.

- تعديل وتطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير النموذج التنظيمي.
- تنفيذ العقود من стороны المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ التدريبات والتكوين.
- تطوير البنية التحتية.
- توفر الرعاية الحكومية.
- تنفيذ البرامج الإعدادية والتدريب.
- تنفيذ البرامج الاستدامة والرقمية.

- استقرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تجميع الموارد الإدارية.
- دراسة البنية التحتية.
- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تطور تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تطور البنية التحتية.
- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.

- تنفيذ المبادرات الحوكمة.
- تنفيذ المبادرات الإدارية.
- فايبر للاستدامة والتنمية الإدارية.
اما المجالات التي يجب أن تركز عليها نشاط هذه المؤسسات والمنظمات فهي عديدة جداً، وذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

1) إعداد برنامج لتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بتم اولاً تحديد القطاعات الصناعية التي ينطبق على انشقاقها الطابع الصغير والمتوسط، والتي هي في اشد الحاجة إلى التحديث والتطوير، وذلك ضمن اطار السياسة الاقتصادية الوطنية، ثم يتم إعداد برنامج لتحديث المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة التي تقع ضمن الصناعات التي حددتها الدولة. ويكون واضحاً في مثل هذه البرامج الاتجاهات التي يجب على هذه المؤسسات أن تحدوها وتبدل الجهود لتحديثها، وليكي يتمحى الهدف ارجم من البرنامج الذي تم إعداده أن تتخذ كافة الإجراءات والتدابير المالية اللازمة لتشويق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمساعدات والمخصصات المالية الضرورية لدخول التحسينات الخلوية.

2) إعداد برنامج التحسين الهيكلي:

بعد أن تحدد الصناعات التي تتطلب اجراء تحسينات هيكليه فيها، ناته يتم إعداد البرامج اللازمة لتحقيق هذا الغرض، وقد تم تعديل هذه البرامج بنضاف جهود الصناعات المختلفة ذات العلاقة، أو تم بصورة مستقلة من قبل كل مناعة على حدة. ويمكن أن يتخذ التحسين الهيكلي المقرر اشكالاً عديدة منها: ابتكار منتجات جديدة، تحديد نظام وحجم الإنتاج من خلال ناسبي أو انشاء الاشارات المنشقة أو التجمع في تعاونيات أو زيادة الروابط بين هذه المؤسسات، أو زيادة المقدرة على المساومة من خلال وحدة الصف أو الماركة والهياكل عند الشراء والتضوير.

وعندما تتم الموافقة على برامج التحسين الهيكلي المقترح، تتخذ كافة الاجراءات لوضعها موضع التنفيذ لمساعدة الصناعات المحددة على التطوير وتحسين مبايلها، مع اقرار الإجراءات المالية والضرورية اللازمة.

3) مساعدة المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة على دخول انشطة جديدة:

يمكن أن يتم ذلك عن طريق جهاز خاص يقوم بتقديم المساعدات المالية والاختيارات الشرعية للمؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة التي تسمى...
توصيف مجالات التنشئة الإنتاجية، وتوزيع مجموعة من المنصات في تنفيذ مشروعات مشتركة للمدخل في مجالات جديدة تظهر الحاجة إليها كما في حالة الإنتاج سلع جديدة.

من دراستنا للتفريع الياباني نجد أنهم يرون أن الذي يطلقه مبادئ المؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة زيادة إنتاجيتها فلا بد لها من أن تجد وتطور، ويركون أن ذلك يمكن أن يتم أيضًا بتنفيذ المشاريع المشتركة أو بالاجتماع في تعاونيات تضم الصانع والمحل المشتركة في استشغالها أو الجماعته، بينما نشأ أو أكثر من نشاط الانتاج أو التسويق. ويتم تشجيع المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة على تحديث والتطوير من خلال مؤسسة تنمية المؤسسات المهنية الصغرى والخدمية الإداريين لحكومات المناطح وذلك بتقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية لهذه المؤسسات. ومؤسسة تنمية المؤسسات المهنية الصغرى هي مؤسسة حكومية أنشئت عام 1967، وتقوم بتوزيع المسؤولين عن المؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة في الاتحادات العامة المحلية، كما تقوم بإعداد التقارير والبحوث، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات التعليمية والمالية الخاصة بعمليات تحديث وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ويكن للمؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة التي تخدم على توصيف طولية الإنتاج والاستثمار، فبما منصات التدريب والتطوير، كما يلي:

تقدم الخدمات الاستشارية والتوجيهية:

لتحقيق ذلك لا بد من إعداد الأدبيات الاستشارية لتزويد المؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة بالخدمات التوجيهية المناسبة، مثل دليل ومرشد الإدارة، والمشورة التكنولوجية والتجارية، ويتم إعداد هذه المحاور الاستشارية بواسطة الحكومات المحلية والمؤسسات التنموية المختلفة. كما تقوم هذه الجهات بتدريب الإداريين والتقنيين العاملين في المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما يمكن أن تقوم الاتحادات المحلية للصناعة والتجارة والغرف التجارية بتقديم خدماته في مجال التدريب الإداري وتوظيف هذه المؤسسات بالإرشادات المختلفة.
عندما تطلب مؤسسة مهنية صغيرة أو متوسطة تقديم العون الاستشاري لها، فإن هذه الخدمات يجب أن يقوم بها مستشارون متخصصون يشمون جهار استشاريا خاصا بالمؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة. وبناءً على دراسات شاملة للظروف الحقيقية التي تعيشها المؤسسة الصغرى أو المتوسطة يتم التوصل إلى التوصيات المناسبة التي يمكن أن تساعد الاهتمام بها على حل المشكلات الإدارية للمؤسسة. أما الاستشارات المتعلقة بتمويل عمليات شراء معدات وكيالات جديدة وتنفيذ برامج للتحديث فيمكن أن تقوم بها مؤسسة خاصة لتبني الصناعات الصغرى التي يمكن أن تقوم أيضاً بالعديد من الخدمات الأخرى مثل إعداد وتنفيذ برامج مختلفة للتعليم والتدريب الإداري والفنى، إعداد التقارير والبحوث، والارشاد عن أهم المراجع ومصدر المعلومات الضرورية للمؤسسة الإدارية لمي المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وبعتبر وجود «مركز معلومات المؤسسات الصغرى والمتوسطة» من المصادر الأساسية للتوحيد للحصول على معلومات تتعلق بالمجالات مختلفة: التحول إلى اتجاهات مهنية أخرى، والتحكم في تلقي البيئة، واقتصاديات التجارة الخارجية. وتقييم هذه المعلومات بتبني من النجاح في مجال المعلومات بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة. كما يساهم هذا المركز في مجال تأجير المدارس وتوزيع معلومات خاصة بكيفية تبني وتنمية كواذر موهوبة ذات كفاءة عالية.

العمل على تحقيق الاستقرار المالي والإداري للمؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة

وينطوي ذلك انشاء العديد من المؤسسات المالية الخاصة والحكومية التي تقوم بتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وفي هذا الصدد يمكن الاستشارة بالتجربة اليابانية حيث يوجد العديد من المؤسسات المالية الخاصة التي تعمل كمصدر مباشر لتمويل المؤسسات اليابانية الصغرى والمتوسطة التي تتمتع بمركز مالي قوي. أما في حالة المؤسسات التي لا تتمتع بمركز مالي توي فإنه يوجد نظام لضمان هذه المؤسسات ومساعدتها في الحصول على الفروض التي تحتاجها، وذلك من خلال ما يسمى باتحاد الضمان الإنجليزي والذي يوجد له 54 فرعا منتشرة في جميع أنحاء اليابان. ويقوم هذا الاتحاد بضمان المؤسسة الصغرى والمتوسطة فيما يتراوح بين 58 مليون ين للـ 88 مليون ين، وبإمكان زيادة هذا البلغ في حالات: الفروض المطلقة بالتحكم في تلقي البيئة، والتجديد والتحديث، والإصلاح، والحوار،

دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد 30
والمجالات الأخرى، ويتناسب الاتحاد مع مراقبة عملية الضرائب بين 1% إلى 1.5% سنويًا. كما أن النقص في الضرائب في بعض الحالات، يتطلب الأمر في حالة الضرائب الكبيرة توزيع ضمانات عامة بالمؤسسة. إلا أنه في حالة الضرائب الصغرى، لا تتعدى متطلبات مالية توزيع ضمانات عامة بالمؤسسة. فالمؤسسة الصغرى والمتوسطة على سداد الضرائب المضمنة من اتحاد الفضاء، فإن الاتحاد يقوم بالسنداد بدلاً من المؤسسة. كما أن النظام الإداري بالإصدار يعطيه بمعدلات طفيفة بالمؤسسة الصغرى والمتوسطة. وتقوم مؤسسة التأمين هذه بدفع سندات الاتحاد في حالة سداد الفائدة، كما أنها تتزود بالضرائب اللازمة للقيام بخدماتها المختلفة.

كما يوجد في البلاد ثلاث مؤسسات مالية حكومية تقوم تسهيلات اقتصادية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. هذه المؤسسات الثلاث هي: مؤسسة تمويل المؤسسات الصغرى، مؤسسة الشfsp للتمويل، والبنك المركزي للتعاونيات الصغرى والمتوسطة. وتقوم مؤسسة تمويل المؤسسات الصغرى بتوفير الاعتمادات المالية التي تحتاجها المؤسسات الصغرى والمتوسطة لشراء المواد والآلات اللازمة للموافقة على التمويل المناسبة، كما تقوم بتوزيعها بنظام طويل الأجل بغض النظر عن تأثيرها. وتقوم مؤسسة الشfsp للتمويل بترخيص المؤسسات المدنية الصغرى والمتوسطة في مجال التمويل، فيما إذا كانت في مرحلة التكوين. أما البنك المركزي للتعاونيات الصغرى والمتوسطة، فإن توزيعه يركز نشاطه على نظام التمويل و냐فحة المؤسسات التعاونية أو التجارية.

وتقوم مؤسسة الشfsp للتمويل ومجلس تمويل المؤسسات المدنية الصغرى والمتوسطة بتنفيذ سياساتها التمويلية وفقًا للأهداف التي تحددها الدولة بـgear سياستها تجاه المؤسسات المدنية الصغرى والمتوسطة. ولذا الفرض، تقوم نائلاً المؤسسات بتقديم تسهيلات الائتمانية ونظام خاص يراعي طبيعة المؤسسات المدنية الصغرى والمتوسطة حيث يمنحها امتيازات خاصة من حيث: سداد الفائدة، والحد الإلزامي للتقرب. بالإضافة إلى ذلك فإن مؤسسة الشfsp للتمويل تقدم تمويلًا دون الحاجة إلى ضمانات محدودة.

وفي حالة حدوث أزمات أو تغيرات في الظروف التي تعيشها المؤسسات المدنية الصغرى والمتوسطة، كما في حالة ارتفاع سعر صرف الدين، ومجلس تمويل المؤسسات المدنية الصغرى والمتوسطة يعتمد على تمويل الائتمان والتفاوض على المشاكل التي تواجهها فيها. وفيما يتعلق بوسائل تمويلية لضمانات التمويل الذي يخوض كل من المؤسسات المدنية، وفقًا لتعليمات الحكومة المشار إليها أعلاه.
أ- نظام الإقراض بواسطة مؤسسة الشعب لتمويل (كما هو بتاريخ يونيو 1979)

**إقتراض عُمّام:

* سعر الفائدة ٧.٧٩% سنوياً.
* الحد الإقصائي للإقراض:

- إقراض مباشر ١٥ مليون ين
- إقراض غير مباشر ٧ مليون ين
* نسبة الإقراض:

- تروض لشراء آلات ومعدات جديدة حتى ٧ سنوات.
- تروض للتشغيل حتى ٥ سنوات.

**شروط لتحسين إدارة المؤسسات الصغيرة:

* الطاقة الكلية للإقراض ٠١٠ مليون ين وهي موزعة كالتالي:

- ١٠٠ مليون ين لإقراض المؤسسات التي يقل عدد العاملين فيها عن ٥ عمال (٢ عامل للمؤسسات التجارية والخدمية التجارية).
- ٢٥ مليون ين لإقراض المؤسسات التي يكون عدد العاملين فيها بين ٦ - ٢٠ عامل (٢ - ٥ عمال للمؤسسات التجارية أو الخدمية التجارية).

* معدل سعر الفائدة ٨.٦% سنوياً.
* الحجم الإقصائي للإقراض:

- تروض للպدات بمدّة لا تزيد عن ٣ مليون ين للإقراض الواحد.
- تروض للتشغيل بمدّة لا تزيد عن ٣ مليون ين للإقراض الواحد.
* نسبة الإقراض:

- إقراض المعدات حتى ٤ سنوات.
- إقراض التشغيل حتى ٥ سنوات.
ب - نظام الإقراض بواسطة مؤسسة نموذج المؤسسات الصغيرة (كما هو بتاريخ يونيو 1979)

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاقتراض عام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>سعر الفائدة 7.27% سنويا.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الحد الأقصى للإقراض:

- إقراض مباشر 150 مليون ين (يشمل ترويض تشفيل 80 مليون ين)
- إقراض غير مباشر 30 مليون ين

فترة الإقراض:

- ترويض المدات حتى 7 سنوات.
- ترويض التشغيل حتى 5 سنوات.

عدد الأنشطة التي حدثت في الدولة من قبل القروض:

<table>
<thead>
<tr>
<th>نشاط لعام</th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1977</td>
<td>24</td>
</tr>
<tr>
<td>1978</td>
<td>28</td>
</tr>
<tr>
<td>1979</td>
<td>28</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ب - نظام الإقراض الخاص بالبنك المركزي للتعاونيات الصناعية والتجارية

اجمالي الإقراض:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الاقتراض عام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>سعر الفائدة</td>
</tr>
<tr>
<td>سنة واحدة فائلة (للاتحادات) 1407/7 5%</td>
</tr>
<tr>
<td>سنة واحدة فائلة (الأعضاء الاتحادات) 1405/7 7%</td>
</tr>
<tr>
<td>من سنة إلى أقل 3 سنوات (للاتحادات) 1407/7 7%</td>
</tr>
<tr>
<td>من سنة إلى أقل 3 سنوات (لاعضاء الاتحادات) 1407/7 9%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

| 136 |
الحد الأقصى للاقراض:
- الاتحادات: 160 مليون ين
- اعضاء الاتحادات: 150 مليون ين

فترة الاقراض:
- قروض المعدات: حتى 12 سنة
- قروض التنفيذ: حتى 10 سنوات

بالإضافة إلى نظم الأقراض السابقة فإنه يوجد نظم أخرى للاقراض في الحالات التي تواجه بها الدولة عناية خاصة وتسعى لتحقيق أهداف معينة
بسببها، نتج عنها الدولة في هذه الحالات من منحة قروض بتسهيلات وشروط أفضل
من التسهيلات والشروط السابقة، ولذا يلي استعراض لتنظيم الاقراض
الخاصة التي توجهها الدولة لأنشطة محددة وينتسب إلى سياسة تبنيها الدولة تجاه
هذه الأنشطة:

مؤسسات تمويل المؤسسات الصغيرة وال المتوسطة:

مؤسسة تمويل المؤسسات الصغيرة:

1- قروض التحديث:

تحديث المؤسسات المهنية الصغيرة وال المتوسطة، تحديث المؤسسات
الخاصة الصغيرة والمتوسطة للغاز، مناطق المعدات والالكترونيات، تطوير
مستويات السلامة والآمن

ب- قروض التحسين الهيكلي:

التحسين الهيكلي للمؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة، تخفيض التعاطد
من الباطن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تغيرات الاتسحة المهنية
والانتاجية ، تطوير تجارة التجزئة ، تغيير موقع المصنع نتيجة لعوامل التلوث ، والازدحام ، تطوير الصناعة الحرفية اليدوية التقليدية .

- قروض محسوبة التلوث وزيادة عوامل الأمن والسلامة :

منع التلوث الصناعي ، اجهزة الأمان والوقاية .

- قروض أخرى :

بعدات النقل البحري والموانئ ، المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتصنيع التكنولوجيا الحديثة ، منظمات تأجير المعدات ، شركات رعاية وتشجيع الاستثمار .

مؤسسة الشعب للتمويل :

- قروض للتحديث :

تحديث المؤسسات المهنية الصغيرة والمتوسطة ، تطوير عمليات التوزيع ، ووسائل الأمن .

- ترويض للتحسين الهيكلي :

تغيرات الأنشطة المهنية والتطوير الهيكلي ، تغيير الموقع نتيجة لعوامل التلوث والازدحام ، تطوير تجارة التجزئة ، تطوير الصناعة الحرفية اليدوية التقليدية .

- قروض محسوبة التلوث وزيادة عوامل الأمن والسلامة :

منع التلوث الصناعي ، اجهزة الأمان والوقاية .

- قروض أخرى :

تطوير تجارة التجزئة للمواد الغذائية سريعة التلف ، التعاون مجموعة منعاملين على انشاء مؤسسات مهنية مستقلة .

بنك المركزي للتعاونيات الصناعية والتجارية :

قروض التعرض للكوارث .
مؤسسة تمويل إزدهار البيئة:

من عقود اشراها بمعينة بمعدلات خاصة.

بالإضافة إلى كل التسهيلات المالية السابقة، فانه يمكن للمؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة أن تتحصل على الترويج وفقاً للشروط السائدة في السوق النقدية.

6 - العمل على وضع أسس ومصادر يمكن ان تساهم في تحسين الظروف الداخلية للمؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة والظروف والعلاقات الخارجية بين هذه المؤسسات والمؤسسات الأخرى الأكبر حجماً.

وبهذين القول ما يلي:

1 - وضع معايير التعادل من الباطن بين المؤسسات المهنية الصغرى والمؤسسات الأخرى الأكبر حجماً.

2 - القيام بدور فعال في وضع أسس التفاعل والضمان الاجتماعي في المؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة.

3 - وضع أسس اندماج المؤسسات المهنية الصغرى في تعاونيات وابتكار نظام التعاون والتشاور بين المؤسسات المهنية الصغرى لتوفير الموارد الذاتية للمساعدة وقت الأزمات.

4 - إعداد دراسات التي تهتم بالتحولات والتغييرات الاقتصادية المحلية والدولية ووضع الأسس والتدابير اللازمة لمواجهة التغيرات المفاجئة غير المتوقعة.

رابعاً: الدور المتوقع الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات المهنية الصغرى والمتوسطة في الاقطارات العربية العالمية:

في الوقت الذي تشهد فيه الاقطارات العربية العالمية تحولات ملموسة في شن المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الجاذبية العربية الكبرى ينتمي بصورة واضحة لجاء ما يمكن تحفيزه بالجذب الاستثماري الكبير. وهذا سيساعد بمعدلات متزايدة من تنفيذ المشاريع الحالية والمستقبلية في: عدم وجود الأيدي العاملة الماهرة، عدم وجود العديد من المواد الخام المحلية، النموذج التكنولوجي الكبير بين الاقطارات العربية العربية والدول المنافذ التقسيمية. هذه المشاريع ستستفيد إلى حد كبير التوسع في إنشاء وتنمية الصناعات الكبيرة التي تتطلب مستوى تنفيذ عالي لهذه الصناعات البنوكية، مما يحققنا نظر إلى تنمية وتطوير
الصناعات الصغيرة وال المتوسطة كاستراتيجية تفرض نفسها لتحقيق التحولات التنموية التي تشهدها هذه الانتقاء.

ومن بين الوظائف الأساسية التي يتوقع أو يمكن أن تقوم بها المؤسسات المهنية الصغيرة وال المتوسطة في المستقبل ما يلي:

1 - أن تستجيب للاحتياجات المتزايدة للمستقبل العربي الخليجي والتي تتفجر وتتطور يوما بعد يوم. وهذا يستوجب على هذا النوع من المؤسسات أن تجذب وتغذب من خطوط انتاجها وانتشارها بحيث تشمل العديد من المنتجات بكميات تتفق مع احتياجات السوق الخليجية.

2 - أن تزود المجتمع الخليجي بالخدمات الحالية وبخدمات جديدة ذات نوعية عالية تتفق مع التطور الكبير الذي تشهده الانتقاء العربي الخليجية في مجال الخدمات بمختلف أنواعها.

3 - أن تواكب التطورات العالمية حيث تستطيع بعض هذه المؤسسات أن تجب نحو داخل الأسواق الحالية وأن تفتح أسواق جديدة لنجاتها خاصة في الانتقاء العربي والإسلامية والانتقاء الأخرى الصادقة لدول العالم الثالث.

4 - أن تضطلع هذه المؤسسات بمسؤولياتها تجاه تنمية وتطوير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمعاملين فيها ولبيئة المحيطة بها.

5 - أن تست عبر هذه المؤسسات في تقديم فرص جديدة للملاحة الوطنية والعربية وتشجيعها ومساعدتها على زيادة مستوى كيفيتها وادائها.

مراجع البحث:

2 - مركز الصحافة اليابانية: اليابان حقائق وأرقام - كاواومور كينشي. طوكيو 1978.
